مقابلة

كارول سلوم
Carolsalloum11@gmail.com

وزيرة الشؤون: التنمية والعدالة الاجتماعية متلازمتان ملف النزوح السوري أمام خطة العودة المستدامة

كثيرة هي الملفات والقضايا التي تحمل الطابع الاجتماعي في لبنان ومعظمها يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية التي تشهد ورشة في وضع المقاربات والاولويات، والعمل بموجبها ضمن خارطة طريق واضحة المعالم. منذ تسلمها مهماتها، اجرت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد لقاءات مع كبار موظفي الوزارة لتحديد هذه الاولويات وترتيب معالجة ملفات وزارتها

قضايا كالفقر وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة وغيرها هي من ضمن هذه الاولويات وتستدعي موازنة قيمة، في حين ان موازنة الوزارة الحالية لا تكفي، لذلك تأمل الوزيرة السيد ان تزداد.

"الامن العام" التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد.

■ هناك اكثر من ملف يحمل الطابع الاجتماعي على عاتق وزارتك، فما هي اكثر الملفات الذي تعتبرينها اولوية؟

□ بداية، لا بد من الحديث عن رؤية الوزارة. لقد عقدت اجتماعات مع رؤساء المصالح في الوزارة وهم يعملون بشكل ممتاز وملمون بالشأن الاجتماعي، واستدعيت اليها خبيرين من الخارج للتباحث في رؤية الوزارة والتي ننطلق منها لتحديد الاولويات. املك رؤيتي الخاصة، لكنني ارغب في الاطلاع على ماهية رؤية الموظفين تجاه الوزارة. في النهاية انا اليوم على رأس الوزارة وغدا قد لا اكون فيها. في اليوم الاول لي في الوزارة، طلبت تجميع الاستراتيجيات الموجودة، وربما لدينا العشرات منها عن الطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والحماية الاستراتيجية وكلها ممتازة، لكن لا بد من ان نستخلص منها الرؤية للوزارة. علينا ان نحدد ما ينبثق من موضوع الشؤون الاجتماعية. هل نتحدث عن تنمية اجتماعية او عدالة اجتماعية كعنوان كبير لهدف الوزارة؟ انا مقتنعة بأن هناك تلازما بينهما. هل ان البرامج الموجودة في الوزارة تحقق التنمية الاجتماعية او العدالة الاجتماعية؟ اذا نظرنا الى التحديات القائمة في لبنان اليوم، سنرى ان نسبة الفقر مرتفعة. آخر الاحصاءات تشير الى ان هذه النسبة وصلت الى 33 في المئة، واذا احتسبنا جميع السكان الموجودين في لبنان تصل الى 44 في المئة، هذا كان قبل الحرب اما بعدها فازدادت نسبة الفقر. نسبة 33 في المئة مرتفعة، كذلك هناك فئات هشة وليست فقيرة فحسب بمعنى انه اذا تعرضت لصدمة تقع تحت خط الفقر مثل فقدان العمل او طارىء صحي. نسبة الذين يمثلون هذه الفئة مرتفعة جدا سواء كانوا مسنين او اطفالا او ذوي الاحتياجات الخاصة. التحديات كبيرة ونحن في السنة السادسة حيث يغيب النمو الاقتصادي الكافي، لذا فان العبء يزداد. كل هذه الملفات تقع على عاتق الوزارة وهي مسؤولية كبيرة ونحن نتحدث عن مليون ونصف مليون لبناني. من المؤكد ان ما من موارد كافية لمساعدة الجميع. اذا كنا نريد ان نحقق العدالة الاجتماعية ونريد ايضا عقدا اجتماعيا جديدا في لبنان، هذا العنوان تحديدا يتطلب مواضيع اكبر من وزارة الشؤون. بالطبع جزء منها يتركز على الحاجات والجزء الثاني يتركز على ماهية قدرة الوزارة والبرامج الفعالة فيها؟ لا بد من تفعيل هذه البرامج ومعرفة موازنة الوزارة وهي قليلة اذ تبلغ لهذا العام 120 مليون دولار. زادت عن العام الماضي، لكنها لا تغطي الحاجات والتحديات التي ذكرتها، من هنا لا بد من وضع اولويات. ملف الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة مهم، وهناك برنامج فعال في هذا الشأن سأقوم بتعزيزه، كذلك ملف الاطفال من عمر صفر الى 5 سنوات. آخر الاحصاءات التي سجلت عن الفقر في لبنان، تظهر ان 55% من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم من صفر الى 5 سنوات تحت خط الفقر، اي اكثر من نصف اطفال لبنان ولا تتحدث عن النازحين او الاجانب. الكل يعلم ان هؤلاء الاطفال بحاجة الى تغذية جيدة، واذا لم تصل اليهم يصابون بتأخير في النمو. عندما افكر في هذا الملف اقول انه من الاولويات الاساسية في الوزارة. هناك برامج تسمى بالتطور المبكر للاطفال وهي موجودة عالميا وفي لبنان، وهناك جمعيات تقدمها والوزارة تقدم جزءا منها، وهناك حاجة الى برنامج متكامل مؤلف من تربية وصحة وحاجات هذا العمر، وهذه مسألة تتطلب تدخلا من الام والاسرة. هناك ايضا ملف الفقر الذي كما قلت انه يشكل اولوية اذ لا بد من معالجة نسبة 33 في المئة، وفي هذا الاطار هناك برنامج امان وله تأثير ايجابي في ما خص تقليص نسبة الفقر، وهناك دراسات اظهرت ذلك. هذا البرنامج يشمل 800 الف لبناني تقريبا عبر مساعدات نقدية بمبلغ متوسط 120 دولارا شهريا للعائلة، وهذا المبلغ يساعدها على تأمين الغذاء الاساسي. لا اريد التوقف هنا، انما اريد اخراج هذه الفئات من الفقر لكي تتمكن من العمل، او جعلها تنخرط في سوق العمل. هناك برنامج في هذا الشأن والوزارة تقدم خدمات سواء مباشرة عبر مراكز الخدمات الانمائية المنتشرة في جميع مناطق لبنان او عبر التعاقد مع جمعيات ومؤسسات رعاية.

■ هل سيتواصل برنامج امان؟

□ البرنامج مدعوم من اموال خارجية ومن المانحين. في كل دول العالم، هناك شبكات امان وهي تمنح مبلغا نقديا او مساعدات نوعية. في لبنان، الحاجة الى هذه الشبكات كبيرة في ظل غياب النمو الاقتصادي والمستفيدون منها حوالى 800 الف شخص شهريا. عندما يرتفع النمو الاقتصادي وتكبر فرص العمل وتتحقق الاصلاحات ويستثمر القطاع الخاص في البلد، تنخفض هذه التغطية لكن لن يتم الامر بهذه السهولة، وهناك حاجة الى خمس سنوات للوصول الى تمويل هذه الشبكات ذاتيا. بسبب الحاجات الكبيرة، لا يمكن للموازنة تمويلها ونضطر الى استخدام مساعدات الخارج سواء هبات او قروض. اعتقد اننا قد نحتاج الى تمويل الخارج لهذه المساعدات، وثمة هناك حاجة الى زيادة موازنة الوزارة. قلنا ذلك في البيان الوزاري لجهة تعهد الدولة زيادة الانفاق الاجتماعي، وعلى امل ان تشهد موازنة العام المقبل هذه الزيادة، وان تشمل تحديدا شبكات الامان اي برنامج امان وبرنامج ذوي الاحتياجات الخاصة، اذ تبلغ المساعدة الشهرية 40 دولارا للعائلات الفقيرة التي تعاني من اعاقة وهناك اقل من 20 الف فرد يستفيد منها، وهذا المبلغ يجب ان يزيد.

■ ملف النزوح السوري لا يزال يراوح مكانه على الرغم من الاجراءات التي اتخذت في شأنه؟ ما هو دور الوزارة؟

□ ملف النزوح لا ينحصر في وزارة واحدة، انما يتعلق بعمل وزارات الشؤون والخارجية والدفاع والداخلية والعدل والعمل، وهي وزارات اساسية وهناك وزارات اخرى ايضا. لذلك اقترحت تشكيل لجنة وزارية وتمت الموافقة عليها، وهي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور طارق متري. اول اجتماع لها سيعقد بعد العيد، وستخرج بخطة على ان تتم الموافقة عليها في مجلس الوزراء واحدى البنود المتعلقة بالوزارة هي تحضير خطة العودة. بناء على احصاءات المفوضية في شباط الفائت، التي تتضمن اسئلة عن استعداد النازحين للعودة هذه السنة الى سوريا، هناك 24 في المئة ابدوا هذا الاستعداد، علما انه قبل سقوط النظام كانت النسبة 1 في المئة. الرقم تبدل ويترجم في استعداد 350 الف سوري او اكثر للعودة الى بلادهم هذا العام. اذا تمكنا من تحقيق عودة نصف العدد هذا العام، تكون النتيجة ممتازة، لكن هناك حاجة الى مساعدات مالية للعودة. عندما يصبحون في سوريا، يمكن ان تمنح الاموال التي ستقدمها مفوضية اللاجئين اي 120 دولارا شهريا لخمسة اشهر مسبقا، وهذا المبلغ يمكنهم من ترتيب اوضاعهم في بلدهم. هذا الامر يحتاج الى ترتيب مع السلطات السورية، وهذا ما سنسعى اليه، اذ يمكن تحديد المناطق لكي يعود النازحون اليها مع المساعدات التي تمنح لهم هنا في لبنان، فتعطى لهم في بلادهم اي في سوريا. هذه الخطة وضعناها على الورقة لبدء تنفيذها. اعتقد انه بانتهاء العام الدراسي الحالي، فان اعداد الذين سيعودون الى سوريا ستزداد اكثر.

■ هل نتحدث هنا عن الصيف المقبل؟

□ هذا تقديري. اريد ان اشدد هنا على نقطة اساسية وهي اننا نريد عودة مستدامة بحيث انه عندما يعود النازحون الى سوريا لا يعودون منها الى لبنان، والا فما هي الفائدة لاسيما بعد تكبد كل هذه المبالغ. هنا يكمن دور الجيش والامن العام في ضبط الحدود. الوزارات المعنية تلعب ايضا دورا، ولا بد من قيام تعاون في ما بينها لاحداث خرق في هذا الملف، بما ان الوضع في سوريا تبدل.

■ ماذا عن النزوح الذي استجد مؤخرا بفعل التطورات على الحدود مع سوريا؟ وهل يؤثر على الملف الموجود حاليا؟

□ هنا الوضع مختلف عن نزوح مليون ونصف مليون سوري الى لبنان منذ بداية ازمة النزوح. الحكومة تدرس الموضوع، علما ان هؤلاء قادمون من منطقة اخرى ووضعهم مختلف ويمكثون في منطقة معينة. انا اعتقد ان نزوحهم موقت، والمهم اليوم ان نعمل على العدد الكبير من النازحين الموجودين على الاراضي اللبنانية. ◄

وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد.

"اولويات الوزارة كثيرة والموازنة غير كافية

لجنة النزوح السوري ستخرج بخطة ووزارة الشؤون ستحضر خطة العودة"

■ الملف سيكون في عهدة اللجنة الوزارية التي شكلت وانت تعملين وفق ما هو مناط بوزارتك؟

□ نعم، هناك خطة الاستجابة التي تترأسها وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تواصل العمل في سبيل المساعدات الانسانية للنازحين. من ضمن هذه الخطة، طلبت من مفوضية اللاجئين تمويل خطة العودة. نريد من خلالها فتح فصل جديد بحيث نحصل على اموال من اماكن اخرى ووضعها في خطة العودة والتي قد تكون 100 مليون او 200 مليون دولار. ومقارنة مع المبلغ الذي يأتي عبر خطة الاستجابة ويقدر بمليار دولار، فان تخصيص مبلغ 200 مليون دولار للعودة ليس بشيء.

برنامج امان مستمر والحاجة اليه كبيرة بسبب غياب النمو الاقتصادي

■ موضوع الاصلاحات المطلوبة من الحكومة، هل دونه عقبات وهل المجال متاح لتحقيقه؟

□ نحن امام ورشة من الاصلاحات وجميع الوزراء على استعداد لهذه الغاية. لقد انطلقنا في هذا الاتجاه، وهناك لجنة الاصلاح الاداري التي اوكلت مهمة كبيرة، كما ان هناك لجنة المكننة والتحويل الرقمي التي ستبدأ العمل. هناك ورشة تعمل، بالاضافة الى الفريق الاقتصادي، اي وزير المال ووزير الاقتصاد وحاكم مصرف لبنان، وهم يعملون على الاصلاحات الاقتصادية الكبرى. لكل وزير دور، علما ان ثمة حاجة الى الاصلاحات لكي يستفيد لبنان من التمويل الخارجي الضخم. هناك اموال نحتاجها لاعادة الاعمار، وهناك ارقام كبيرة في هذا السياق. هذه الاصلاحات مطلوبة، فحتى لو قيل انها مشروطة نحن مقتنعون بها. الانهيار المالي الذي حصل في السنوات الست الماضية كان له تأثيره على اداء الدولة. ففي وزارتي هناك موظفون لم يتقاضوا رواتبهم منذ 18 شهرا، ومن حقهم الحصول عليها وهذه اولوية بالنسبة الي.

■ هل ان صندوق النقد الدولي سيكون الى جانب لبنان؟

□ الصندوق يساعدنا اذا انجزنا الاصلاحات والتي لا بد ان تحصل في اسرع وقت ممكن. علينا ان ننجز العقد معه ووضع البرنامج، وهذا ما بدأه وزيرا المال والاقتصاد وسيستكمل مع حاكم مصرف لبنان الجديد. هذا البرنامج صنع في لبنان ونحن من ننجزه. في الغالب سنصل الى اتفاق، ولدي ملء الثقة بالفريق الاقتصادي. فالى تقديمه مبلغا من المال، من شأن الاتفاق مع صندوق النقد ان يفتح الباب لتمويل آخر سواء من الاتحاد الاوروبي او البنك الدولي او جهات اخرى، او من اعزاء لنا في المملكة العربية السعودية والخليج. من مسؤوليتنا وضع الاصلاحات على السكة وتنفيذ ما يمكن تنفيذه في عمر الحكومة، الا ان الاصلاح الاداري قد يتطلب وقتا أطول، لكن في امكاننا تقرير سلسلة خطوات. لا بد من العمل ليلا ونهارا لتحقيق ذلك، وفي امكاننا تمرير قوانين اصلاحية وبناء الثقة مع الخارج .